بسم الله الرحمن الرحيم

أحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس

دراسة مقارنة

إعداد

الدكتور: عمران عزت يوسف بخيت – فلسطين

دكتوراة في علوم القرآن والتفسير – الجامعة الأردنية

الدكتورة عائشة محمد الغويل - ليبيا

محاضرة في كلية التربية – جامعة مصراته

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our prophet Muhammad, may God's prayers and peace be upon him, and upon all his family and companions.

Every believer seeks to search in the Book of God Almighty and to discover even a small part of the treasures scattered between its various folds.

All the topics of the Qur'an are extremely important, and they are capable of achieving happiness for mankind in this world and the hereafter, because the Holy Qur'an came to be a constitution and a platform for mankind, to lead them to the shore of safety in this world and the hereafter.

It is well known that no heavenly book has received as much care as the Holy Qur'an, so we find that Islamic or orientalist Qur'anic studies have taken a large part of the Islamic world's library.

The comparative interpretation, the ancient-modern interpretation which is ancient in its origins and modern in its style, has always been the most prominent field of the Qur'anic studies, whether comparing interpretations with their completeness and perfection, or verse with verse. Through comparison, opinions are distinguished, and the good is detected from the bad.

This comparative research holds a distinction between Ibn al-Arabi's interpretation "Provisions of the Qur'an", and the interpretation of Sheikh As-Sayes "Verses of the rulings". The current research is not heresy in this field, but it follows in the footsteps of many of those who preceded us in research and knowledge to seek wisdom and the knowledge that interests us using in order to give a general conception of the approach adopted by both scholars in their interpretation.

The researchers divided the current study into an introduction and three chapters as follows:

Chapter one: It contains a general definition of the two exegetes in terms of name, birth, canon and death as well as a deep consideration and highlighting of the scientific value of each interpretation.

Chapter two: The researchers pinpoint a set of points that represent general comparisons between the two interpretations from several aspects of the sciences of the Qur'an.

Chapter Three: It is a specialized study in the comparative interpretation between the two exegetes, resulting from induction, analysis and scrutiny.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنّ كلّ مؤمن لتشرئب نفسه أن يبحث في كتاب الله عزّ وجلّ ، وأن تكتشف ولو جزء يسيراً من كنوزه الثمينة وعجائبه الدفينة ،

فكلّ موضوعات القرآن بالغة الأهمية، وهي كفيلة أن تحقّق السّعادة للبشرية في الدّنيا والآخرة، وذلك أنّ القرآن الكريم إنّما جاء ليكون دستوراً ومنهاجاً للبشرية جمعاء، ليوصلها إلى شاطئ الأمان في الدارين – الدّنيا والآخرة –.

ومن المعلوم أنّه ما من كتاب سماوي لقي من العناية كما لقي القرآن الكريم، فنجد الدّراسات القرآنية الإسلاميّة أخذت حيزاً كبيراً من مكتبة العالم الاسلامي، فهو الكتاب الخالد المعجز الّذي لا تنقضي عجائبه ولا يملّه العلماء، ولا يبلى على كثرة الردّ.

وكان التفسير المقارن، التفسير القديم الحديث، قديما بأصوله، وحديثا بأسلوبه، هو أبرز الدّراسات القرآنية، سواء المقارنة بين تفاسير كاملة، أو آية مع آية، فبالمقارنة تتميّز الآراء، ويخلص الجيّد من الرديء.

– فكان هذا البحث المقارن بين تفسير ابن العربي[1] أحكام القرآن، وتفسير السايس آيات الأحكام، ولسنا بدعاً في هذا المجال، وإنما نسير على خطى كثير ممّن سبقنا بحثاً وعلماً لنلتمس الحكمة والضالة التي تهمّنا من هذا البحث، و قد اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي للآيات القرآنيّة في هذين التفسيريّن لنعطي بذلك تصوّراً عامّاً عن منهج كلّ منهما في التفسير.

وقد قسّم الباحثان البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأوّل: وفيه تعريفا عامّا بالمفسيريّن من حيث الاسم والنّشأة والمؤلّفات والوفاة، ثمّ بيان القيمة العلمية لكلّ تفسير منهما.

الفصل الثاني: وتحدّث الباحثان فيه عن مجموعة من النقاط والتي تمثل مقارنات عامّة بين التفسيرين من عدّة وجوه من علوم القرآن.

الفصل الثالث: هو عبارة عن دراسة متخصّصة في التفسير المقارن بين التفسيرين، ناتجة عن الاستقراء والتّحليل والتّمحيص.

أسباب اختيار الموضوع:

1- بيان منهج كلّ من ابن العربي والسايس في التفسير.

2- بيان القيمة العلمية للتفسيرين .

3- عدم وجود دراسة تخصّصت في تفسير السايس وابن العربي.

4- إثراء المكتبة الإسلامية القرآنيّة بدراسة جديدة في التفسير المقارن.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو بحث أو دراسة من صعوبات أو عقبات تعترض الباحث، لذا يمكن تلخيص أهمّ الصّعوبات التي واجهت الباحثان في هذا البحث إلى ندرة الكتب والمراجع والمؤلّفات التي تحدثت عن حياة الشيخ السايس ومنهجه في التفسير.

---

1) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بأبي بكر بن االعربي الإشبيلي المالكي، المتوفى 543هـ.

الدّراسات السّابقة:

بعد البحث في الدّراسات القرآنيّة المتخصّصة في الموازنة بين مناهج التفسير في كلا التفسيرين :

1 – بالنسبة لتفسير أحكام القرآن لابن عربي وجد الباحثان عدداً من الدراسات التي تحدثت عن منهجه في التفسير، والتي أفادت في كتابة هذا البحث، إلى جانب الاستقراء والتحليل في التفسير نفسه، ومن هذه الدراسات:

* ابن العربي المالكي الاشبيلي وتفسيره أحكام القرآن – دراسة وتحليل– د. مصطفى ابراهيم المشني.

* منهج ابن العربي في تفسير أحكام القرآن، د. منصور بن فضل كافي.

* استدراكات أبن عاشور علي الثعلبي وابن العربي والقرطبي في تفسيره التحرير والتنوير د. فهد بن زويد بن العطري.

2– وأما بالنسبة لتفسير آيات الأحكام للشيخ السايس فلم يقع بين يدي الباحثين ولا تحت نظرهما أيّة دراسة قد تناولت هذا التفسير، لذا كانت كل المسائل التي أشار إليها الباحثان راجعة إلى الاستقراء المباشر من التفسير ذاته.

منهج البحث:

يمكن تلخيص منهج البحث في عدة النقاط:

1– المنهج الاستقرائي للآيات من أجل أن يكون التصور عاما عن التفسير.

2– حرص الباحثان على عزو الأقوال إلى أصحابها دون زيادة أو نقصان فيما نقلاه بنصه ووضعاه بين قوسان، وما تصرفا فيه من النقاط أشير إلى أصله بقولهما في الهامش "ينظر".

3– توثيق الآيات والأحاديث من مصادرها وبيان درجة الحديث.

4– ترجمة بعض الالفاظ الغريبة لتوضيح المعنى.

5– تفسير السايس عبارة عن اربعة أجزاء مجموعة في مجلدين، حيث أشير إلى رقم (1) قاصدين المجلد وليس الجزء (1+2)، ورقم(2) قاصداً (3+4)، حيث إن أرقام صفحات كل مجلد متسلسلة.

6– عند ورود المرجع أو المصدر لأول مرة، كان الباحثان يوثقان كل المعلومات المتعلقة به لتسهيل الرجوع إليه، وإذا تكرر وروده في موضع آخر أكتفي بذكر اسم الشهر للكتاب والمؤلف.

7– توثيق المواقع الإلكترونية التي رجع إليها الباحثان، وهي قليلة جداً.

الفصل الأول: تعريف عام بالإمام ابن العربي وتفسيره أحكام القرآن والشيخ محمد علي السايس وتفسيره آيات الأحكام

تمهيد:

آثر الباحثان في هذا التمهيد إيجاز التعريف بهذين العلمين من أعلام التفسير، أحدهما في القرن السادس للهجرة وهو أبن العربي والآخر في القرن الخامس عشر للهجرة، ومما دفعنا إلى هذا الإتجاه، أمران : وفرة الكتب والمراجع والدراسات التي كتبت عن ابن العربي، والتي سنحيل القارئ إلى كثير منها، ليجد ضالته فيما يريد، والثاني: ندرة الكتب والدراسات والمعلومات عن الشيخ السايس، فلم نجد أحداً كتب عن هذا الشيخ ولا عن تفسيره، ولم نجد في كتب التراجم للمؤلفين إلا القليل عن سيرته أو من خلال الشبكات العنكبوتية.

المبحث الأول: ابن العربي: اسمه، مولده، نشأته، مؤلفاته، وفاته.

هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الأندلسي المعافري، المشهور بابن العربي، ولد ليلة الخميس لثمان بقين من شهر شعبان، في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة (22 شعبان – 468هـ)[1].

نشأ ابن العربي في أسرة فقهية ذات مكانة مرموقة عند الدولة العبادية، فأبوه من فقهاء اشبيلية ورؤسائها، وكان من أثرياء الأندلس، فقد نشأ ابن العربي نشأة علمية حيث أولاه أبوه عناية كبيرة عندما لاحظ فيه الذكاء والنباهة، فاصطحبه معه في كثير من رحلاته العلمية والسياسية التي أثّرت في تكوين شخصيتة، وتعلم القرآن والحديث والتاريخ واللغة والسند والحساب، وفي هذا يقول ابن العربي:

« حذقت القرآن ابن تسع سنين، ثم ثلاثاً لضبط القرآن والعربية والحساب، فبلغت ستة عشر وقد قرأت من الأحرف نحواً من عشرة بما يتبعها من إظهار وإدغام ونحوه، وتمرنت في العربية والشعر واللغة ثم رحل بي أبي إلى المشرق »[2].

لقد تنقل ابن العربي لطلب العلم في كثير من البلدان من الشام إلى مصر إلى العراق إلى الحجاز – مما كان له أثر في تنوع علومه عن كثير من الشيوخ ومنهم[3]:

1- أبو محمد بن الأكفاني – هبة الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الدمشقي، كان ثقة فاهما شديد العناية بالحديث والتاريخ توفي سنة 525 هـ.

2- مكي بن عبد السلام – أبو القاسم بن الرميلي المقدسي– كان ثقة متحرياً توفي 492هـ.

3- حجة الاسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي ، الفقيه الشافعي الأصولي الإمام توفي 505هـ.

وغير هؤلاء كثير من الأعلام والحفاظ الذين تتلمذ على أيديهم.

وإلى جانب هذا فقد تتلمذ على أيدي القاضي ابن العربي كثير من القضاة والحفاظ والنحاة، نذكر منهم:

---

1) ينظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، 748هـ، سير أعلام النبلاء، طبعة 2006، دار الحديث، القاهرة، 42/15.

2) التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري، 1041هـ، نفح الطيب من غصن الأندلس، الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق، احسان عباس، دار صادر– بيروت 1968م، 43/2.

3) ينظر: الذهبي، أعلام النبلاء، 42/15. ينظر: الذهبي، العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 424/2.

1- القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل ، وكان عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان عالماً بلغات العرب ونسبهم ت 544[1].

2- الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي، وكان عالماً باللغة والسير 581 هـ[2].

3- محمد بن يوسف بن سعادة، ابو عبد الله: قاضي أندلسي، 565هـ[3].

وأما عقيدة ابن العربي فواضحة من خلال الآيات المتشابهة في القرآن،حيث أنه كان من أهل السنة والجماعة، وهذا واضح من خلال رده على المعتزلة والقدرية والجبرية [4]، وقد توفي ابن العربي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[5].

وكما أشار الباحثان سابقاً حول اتساع ثقافة ابن العربي- الأمر الذي دعاه إلى تأليف كثير من المصنفات في كثير من العلوم، في التفسير والحديث والفقه والاصول واللغة والنحو وغيرها نذكر منها:

1- أحكام القرآن ، وهو الذي بصدد الحديث عنه.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف في عشرين مجلدا.

3- العواصم من القواصم.

4- قانون التأويل في تفسير القرآن العزيز.

5- الناسخ والمنسوخ.

6- تبيين الصحيح في معرفة الذبيح.

7- المسالك في شرح موطأ مالك.

وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة والوفيرة، والتي ما زال أكثرها مخطوطاً، وهذا غيض من فيض من حياة ابن العربي، فمن أراد أن يعرف المزيد فنحيله إلى مجموعة من الدراسات المختصة في ابن العربي[6].

المبحث الثاني: تعريف عام – الشيخ محمد علي السايس صاحب تفسير آيات الأحكام.

هو محمد بن علي السايس. من مواليد مركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ – مصر احدى محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية، ولد عام 1899م كان قد نال شهادة الدكتوراه عام 1927م، بمرتبة الشرف في تخصص القضاء الشرعي، عين استاذاً في الأزهر الشريف، وتقلد العديد من المناصب فيه، حيث عين عميداً لكلية الدعوة وأصول الدين في الأزهر الشريف عام 1957م، ثم عميداً لكلية الشريعة بعد ذلك- ونال عضوية علماء الأزهر – و أشرف على العديد من الرسائل العلمية منها، التفسير والمفسرون للذهبي، له مؤلفات كثيرة في علوم الحديث وأصول الفقه، منها نشأة الفقه الاجتهادي، وتاريخ التشريع الإسلامي، وتطور الفقه الإسلامي، وقد توفي سنة 1396هـ.

---

1) ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، 1396هـ، الأعلام، ط2002/15، دار العلم للملايين، 99/5.
2) الزركلي، الأعلام، 313/3.
3) الزركلي، الأعلام، 194/7.
4) المشني، د. مصطفى ابراهيم المشني، ابن العربي الاشبيلي، تفسيره أحكام القرآن، دراسة وتحليل، ط1991/1، دار عمار، عمان، ص39.
5) ينظر: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن فلكان الاربيلي، 681هـ، وفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 297/4.
6) ينظر: صالح، نزار عطاالله منهج مفسري، آيات الأحكام في فقه المعاملات، رسالة ماجستير في جامعة المنيا، القاهرة، 2007.

المبحث الثالث: القيمة العلمية لأحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس.

أولاً: القيمة العلمية لأحكام القران لابن العربي.

الامام ابن العربي هو أحد العلماء البارزين الذين سجلت أسماؤهم في صفحات المفسرين للأحكام الفقهية القرآنية، حيث أحاط بهذا التفسير الكثير من جوانب علوم القرآن وعلوم اللغة، كما سيوضح الباحثان لاحقاً، وبيان القيمة العلمية لأي كتاب أو مؤلف هو بيان عناصر تكامل هذا الكتاب – وتتلخص القيمة العلمية لأحكام القرآن لابن العربي في عدد من النقاط منها :

1- توظيف كثير من علوم القرآن في بيان الأحكام الفقهية، مثال ذلك أسباب النزول وعلوم القرآن والناسخ والمنسوخ، والتدرج في الأحكام من خلال الآيات القرآنية.

2- توظيف علوم اللغة والنحو، حيث بذل جهدا كثيرا في بيان الألفاظ الغريبة التي بحاجة إلى بيان، من أجل تمام المعنى.

3- التوسع في آيات الأحكام وعدد السور، حيث تحدث عن أحكام القرآن في أكثر من ثمانمائة آية تقريباً.

4- الثقة بالنفس والاعتداد بالشخصية القوية، وهذا واضح عند ابن العربي من خلال عرض الآراء ومناقشتها والترجيح فيما بينها في كثيرا من الأحيان، الأمر الذي يدل على سعة العلم والمعرفة عند ابن العربي.

5- الترتيب والتنظيم في عرض الآيات والمسائل في كل آية.

6- تأثير ابن العربي في كثير من المفسرين الذين جاءوا بعده، مثل الشوكاني والقاسمي والشنقيطي وابن عاشور ، والقرطبي والثعالبي وغيرهم الذين تأثروا به ونقلوا عنه.

ثانياً: آيات الأحكام لابن السايس.

يعتبر هذا الكتاب من أوائل المؤلّفات الحديثة في أحكام القرآن، وهو عبارة عن مذكرات أملاها أساتذة التفسير في الأزهر الشّريف على طلاب كلية الشّريعة، مثال الشّيخ عبد اللطيف السبكي، وإبراهيم كرسوف، والشيخ محمد علي السايس، الذي كان له النصيب الأكبر من هذه المذكرات.

ومما يميز هذا الكتاب أنه لم يلتزم مذهباً فقهيا معيناً، وكان يذكر الأقوال الفقهية، دون أن يرجح بينها في كثير من الأحيان.

ومما يدل على أن الكتاب ليس من تأليف الشيخ السايس بمفرده، أن العديد من الطبعات لهذا الكتاب، كتب على بعضها مؤلفون غير الشيخ السايس من أساتذة الأزهر، فمثلاً طبعة الحجاز/1948 ذكر في المقدمة أن الشيخ عبد اللطيف السبكي وابراهيم كرسون هما من أشرفا على جمعها وتنسيقها[1].

وإن كان الكتاب بحاجة إلى تنظيم وترتيب أكثر، بسبب تعدّد المؤلفين كما ذكرنا آنفاً، إلاّ أنّه يعتبر إضافة علمية مهمّة في موضوع الأحكام الفقهية المستنبطة من كتاب الله تعالى، حيث يتميّز بسهولة العبارة التي تمكّن الشّرائح العلمية كافة من الاطلاع على هذه الأحكام.

1) ينظر : www.tafsir.net.

الفصل الثاني: مقارنة عامة بين أحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس.

المبحث الأول: وجود مقدمة للتفسير.

ذكر ابن العربي في بداية تفسيره مقدّمة الكتاب بين فيها منهجه في تداول آيات الأحكام من حيث توظيف أدوات اللّغة وأسباب النّزول والقراءات وغيرها من علوم التفسير، وذكر في المقدّمة أنّ هذا الكتاب جاء بعد أن أنجز الإمام ابن العربي ما بيّن من أبواب علوم القرآن، الأوّل في التّوحيد، والثاني في الناسخ والمنسوخ.

ومن الملاحظ أنّ كلّ الطّبعات المنشورة لتفسير أحكام القرآن لابن العربي، جاءت المقدمة فيها مبتورة، حيث بدأ فيها من قوله: (... الطبري شيخ الدين)، حتى تمكن الباحثان من الحصول على صور المخطوطة الأصلية للمقدمة من خلال كتاب تحدث عن منهج الشيخ في التفسير للأستاذ الدكتور علي سليمان العبيد، وننقل ما نقله الدّكتور، من ما بتر من المقدمة.

« بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم برحمتك قال الإمام القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي – رضي الله عنه– ذِكْرُ الله مقدمٌ على كل أمرٍ ذي بال، ومن لم يطع الله فعمره عليه وبال، فحق على كلّ متعاطي أمرٍ أن يجعله مفتتحه ومختتمه، عسى الله أن يسامحه فيما اجترمه، فما عمل ابن آدم من عمل أَنْجَى له من عذاب الله من ذكر الله. ولو كنا مفيضين في غير الباب الذي تصدينا، وإياه انتحينا، لالتزمناه في كل فصل، وأعددناه ذخيرة ليوم الفصل، ولكنا بعون الله وتأييده وتوفيقه وتسديده، في كتابه نتكلم ويذكره سبحانه نبدأ ونختتم، ومتناولنا القول في جمل من علوم القرآن، وإن كانت علومه لا تحصى، ومعارفه – كما سبق بيانه مني– لا تستقصى، وعلى الخبير سقطت فإنا جعلناه أيام طلبنا غرضنا الأظهر ومقصدنا الأكبر، لأنّه الأول في المعلومات، والآخر في المبادئ من المعارف والغايات.

وقد انتحى العلماء هذا الغرض الذي نحن فيه، فآخذ بحظ ومقصر في آخر، وربنا تعالى يعلم المستقدم من المستأخر، فالعلم مقسوم كما أنّ الرزق محتوم.

وقد أنجز القول في القسم الأول من علوم القرآن وهو التوحيد، وفي القسم الثاني وهو الناسخ والمنسوخ، على وجه فيه إقناع، بل غاية لمن أنصف وكفاية، وسعة لمن سلّم للحق واعترف، فتعيّن الاعتناء بالقسم الثالث وهو القول في أحكام أفعال المكلّفين الشّرعيّة، وهو باب قرعه جماعة، فأولجوا وأغاروا فيه على صاحبه، فبحثوا فيه ما بحثوا واستخرجوا، والفضل للمتقدّم، ولم يؤلّف في الباب أحدٌ كتاباً به احتفال إلاّ محمد بن جرير الطبري، شيخ الدين...»[1].

وأما الشيخ محمد علي السايس في تفسر آيات الأحكام فقد جاء الكتاب دون مقدمة وهذا ممّا يسجل على الكتاب، لا له، فقد كلفنا عناءً كبيرا في البحث، لنتعرّف على منهجه في تناول آيات الأحكام – من خلال الاستقراء والتحليل– وهذا مما يجعلنا نميل للقول بأن هذا التفسير لم يكتب على أنّه كتاب في التفسير، وإنّما كان عبارة عن محاضرات ودروس ومواعظ ألقاها الشيخ على طلبته في الجامعات والمساجد، ثمّ جمعت بعد ذلك، وممّا يؤيّد هذا التوجه، طريقته في تناول الآيات، وعدم وضوح المنهج من حيث ترتيب الأفكار وعرض الكلام، والتي سنوضّحها عند حديثنا عن منهجه في توظيف القراءات وأسباب النّزول وغيرها إن شاء الله.

---

1) العبيد، أ. د. علي بن سلمان، تفسير آيات الأحكام ومناهجها، ط1/2010م. دار التدمرية، الرياض، نقلاً وتحقيقاً عن المخطوطة الأصلية في متحف طوبقبوسراي، 1 استنبول، رقم130/1، تصنيف1820 A، 266/1.

المبحث الثاني: من حيث عدد السور والآيات.

من ينعم النظر في التفسيرين، لا يخفى عليه الفارق الكبير بينهما من حيث عدد السور أو الآيات التي تناولها المفسران في تفسيريهما.

فابن العربي تناول الأحكام في مائة وست سور من أصل مائة وأربع عشرة سورة في كتاب الله، حيث تجاوز عدد الآيات التي تناولها في تفسيره ثمانمائة آية.

وأما الشيخ السايس فقد تناول الحديث عن ثمانية وعشرين سورة، الأمر الذي انعكس على عدد الآيات التي تناولها، والتي بلغت ثلاثمائة وإحدى وعشرين آية، مما يوضح الفرق الكبير في عدد السور والآيات التي تناولها ابن العربي والسايس في تفسيريّهما.

وقد كانت المسألة الأولى التي عرض لها ابن العربي في تفسيره، حكم البسملة في سورة الفاتحة، أهي آية منها أم غير آية ؟، موضحاً خلاف العلماء فيها، وأما الشيخ السايس فكان حكم الإستعادة، هو الحكم الأول الذي تناوله في تفسيره آيات الأحكام.

المبحث الثالث: طريقة العرض للمسائل والأحكام.

لقد بهرنا ابن العربي بطريقة عرضه للمسائل الحكمية في تفسيره، فكان يذكر الآية أولاً، ثم يذكر عدد المسائل التيي سيتناولها في الآية، فيقول على سبيل المثال عند عرضه للآية: (فيها مسألتان)، (فيها عشر مسائل)، ثم يعمد إلى الحديث عن هذه المسائل واحدة تلو الأخرى، وفي كل مسألة كان يذكر رقمها، فيقول على سبيل المثال(المسألة الأولى، المسألة العاشرة، المسألة الأربعون) وكان يذكر آراء العلماء وأدلتهم، وغالبا ما كان يناقشها، ويرد عليها، ويرجح بعضها على الآخر[1].

أما الشيخ السايس في تفسيره آيات الأحكام، فقد افتقر تفسيره إلى مثل هذا الترتيب والعرض، فلم يكن له منهج محدد في عرضه للأفكار والآراء ومناقشة الأقوال، وكان غالباً ما يذكر وجوه الخلاف ولا ينسبها إلى أصحابها، وكان أحياناً يذكر الدروس المستفادة من الآية، وأخرى كان يختم الآية وينتقل إلى أخرى دون أن يذكر شيئاً من الدروس[2].

المبحث الرابع: مصادر الحديث ودرجتها.

كان ابن العربي عند استشهاده بالحديث النبوي، غالبا ما يشير إلى مصدره من كتب الحديث، فيقول على سبيل المثال في النسائي والترمذي وأبي داوود[3] وكان يذكر درجة الحديث، فيقول هذا الحديث صحيح[4] وحديث حسن[5] وحديث ضعيف[6] وإذا كان الحديث في الصحيحين أو احدهما كان يذكر المصدر دون أن يذكر الدرجة حيث إنه مسلم بصحتهما[7].

---

1) ينظر: ابن العربي، أحكام القرآ ن، 241/1-245.
2) ينظر: السايس، أحكام القرآن، 27/1، 172/1، 241/1.
3) ابن العربي، أحكام القرآن، 120/1.
4) ابن العربي، أحكام القرآن، 75/1.
5) ابن العربي، أحكام القرآن، 293/1.
6) ابن العربي، أحكام القرآن، 92/1.
7) ابن العربي، أحكام القرآن، 211/1.

وكذلك الأمر عند الشيخ السايس الذي اتبع المنهج نفسه[1] إلا أنه أحياناً كان يذكر الحديث دون أن يذكر المصدر أو درجة الحديث[2] الأمر الذي جعله يستشهد ببعض الأحاديث الضعيفة، التي لا ترقى إلى الحجة والدليل، سواء كانت هي الوحيدة في الآية، أو وجد ما هو أصح منها[3].

1) ينظر السايس، آيات الأحكام، 126/2، 227/2، 370/2.
2) السايس، آيات الأحكام، 152/2، 122/2، 264/1.
3) السايس، آيات الأحكام، 8/1، 314/2، 322/2.

الفصل الثالث: نماذج من مناهج المفسرّين في تفسيريهما

المبحث الأول: منهج ابن العربي والسايس في توظيف اللغة في التفسير.

المطلب الأول: اللغة عند ابن العربي.

:

اللغة العربية بما تشتمل عليه من بيان للمعاني والإعراب وتصريف المشتقات وغيرها من علوم اللغة العربية، هي من أهم الأسس التي يعتمد عليها المفسر لكتاب الله، فالقرآن نزل بلغة العرب فلا بد للقارئ أو المفسر من أجل أن يفهم مراد الله تعالى في الآيات، أن يعود إلى علوم اللغة العربية فهي الطريق الصحيح لبيان معاني المفردات والآيات.

يقول الزركشي فيما ينقله عن مجاهد قوله : " لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب"[1].

ولقد عاب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من فسر كتاب الله تعالى دون علم بعلوم اللغة ولغات العرب وشعرهم، فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال "لا أوتي برجل ليفسر كتاب الله غير عالم بلغات العرب الا جعلته نكالاً"[2].

من خلال هذا التقديم الدال على أهمية المعرفة بالعربية وعلومها في التفسير لكتاب الله، وما يترتب على الجهل بها من خطورة، ومن خلال الاستقراء إلى كثير من الآيات في تفسير أحكام القرآن لابن العربي، يتبين لنا مدى اهتمامه بالجانب اللغوي للألفاظ لبيان معاني المفردات القرآنية، فقد وظّف المعاني والاشتقاقات من أجل الفهم الصحيح لكلام الله تعالى، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته لأحكام القرآن بقوله: "ونتحرز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة ونحتاط على جانب اللغة"[3].

"وقد التزم ابن العربي بخطته المرسومة في مقدمته، فعرض لقضايا وأبحاث لغوية مختلفة، شكّلت في جملتها أساساً واتجاها واضحاً في التفسير، مما دل على مدى تمكنه من اللغة العربية وسعة اطلاعه وعلو قدمه في أصولها وفروعها"[4].

فابن العربي قد صال وجال في علوم اللغة، لبيان معاني الألفاظ في الآيات القرآنية، فكان يأتي على اللفظ في الآية القرآنية، ويذكر ما فيه من اشتقاقات وجذور ومعان، وأحياناً كان يرجح بين هذه الاشتقاقات والجذور، ومثال ذلك عند قوله تعالى:﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾

﴿ ال بقرة:3

جاء ابن العربي على لفظ "ينفقون " وذكر اشتقاقاته، ثم رجح أحدها فقال "فيه مسألتان: المسألة الأولى في اشتقاق النفقة، وهي عبارة عن الإتلاف، والتأليف– نفق– في لسان العرب معانٍ– أصحها الإتلاف وهو المراد هاهنا، يقال: نفق الزاد ينفق إذا فني، وأنفقه صاحبه: أفناه، وأنفق القوم، فني زادهم، ومنه قوله تعالى:﴿ إذا لأمسكتم خشية الإنفاق ﴾[1]. الإسراء 100

---

1) الزركشي،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، 794هـ، البرهان في علوم القرآن، ط1/1957م، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، 292/1.

2) الهروي، أبو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الانصاري، 481هـ، ذم الكلام وأهله، ط1/1998، تحقيق: عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، 92/5.

3) ابن العربي، أحكام القرآن، 4/1.

4) المشني، د. مصطفى إبراهيم المشني، ابن العربي المالكي تفسيره أحكام القرآن، دراسة وتحليل، دار عمار، عمان، ط1/1991، ص142.

وعند قوله :﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ﴾ الأنفال: ، ذكر ابن العربي مسألة كاملة في تعريف النفل وهي المسألة الثانية التي تعرض لها في الآية فقال: "النفل في اللغة هو الزيادة، ومنها نفل الصلاة، وهو الزيادة على فرضها، وولد الولد نافلة، لأنه زيادة على الولد، والغنيمة نافلة، لأنها زيادة فيما أحل لهذه الأمة مما كان محرما على غيرها، ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أحلت لي الغنائم[2]"[3].

وإذا كان ابن العربي يمر بلفظ فيه أكثر من لغة من لغات العرب كان يبين ذلك ويذكر ما إذا كان أحد من قبله أشار إلى هذه اللغات أو انفرد بها، ومثال ذلك في سورة المؤمنون قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ

، ذكر ابن العربي المسألة الأولى للآية اللغات في لفظة "ربوة" فقال: " فيها خمس لغات: كسر الراء– وفتحها، وضمها 50﴾ المؤمنون: – ثلاث لغات– ويقال: رباوة، بفتح الراء، كسرها، ولم أقيد غيره فيما وجدته الآن عندي"[4].

وأما في مجال وجوه الإعراب، فابن العربي كان يعرض لبيان وجوه الإعراب في اللفظ القرآني على قدر الحاجة التي يبين من خلالها المعنى أو الحكم المراد، ولم يكن يعرض لكل مفردات الآيات من حيث الإعراب، فالإعراب فرع عن المعنى كما يرى ابن العربي، ومن الأمثلة على ذلك: يقول ابن العربي قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ال بقرة: 282 :

يقول: يحتمل أن يكون تفاعل بكسر العين، ويحتمل أن يكون بفتحها، فإن كان بكسر العين فالكاتب والشاهدان فاعلان، فيكون المراد فيهما عن الضرر بما يكتبان به أو بما يشهدان عليه، وإن كان بفتح العين، فالكاتب والشاهد مفعول به، فيرجع النهي إلى المتعاملين إلا يضّرا بالكاتب ولا شهيد في الكتاب به والشهادة في دعائه وقد شغل، ولا بأدائه وكتابته ما سمع، فكثير من الكتاب الشهداء ينسبون بتحويل الكتابة والشهادة أو كتمها، وإما متعامل يطلب من الكاتب والشاهد أن يدع شغله لحاجته أو يبدل كتابته أو شهادته[5].

هذه بعض الأمثلة من الإستقراء في أحكام القرآن لابن العربي، يلحظ من خلالها اهتمامه الكبير بجانب اللغة والإعراب من أجل بيان المعنى أو الحكم المراد بالآية[6].

المطلب الثاني: توظيف اللغة في التفسير عند الشيخ السايس.

الشيخ السايس كغيره من المفسرين أعطى علم اللغة والإعراب عناية فائقة في تفسير الآيات القرآنية، حتى إن القارئ لا يكاد يمر بآية من آيات الأحكام في تفسيره، التي فيها من الألفاظ ما يحتاج إلى بيان لغوي أو يذكر الاشتقاقات له والأوزان إلا وبينه الشيخ من أجل تمام الفهم والمعنى للآيات، والأمثلة كثيرة في تفسير آيات الأحكام اكتفي بذكر أمثلة على ذلك لبيان منهجه في هذا الجانب.

فعند تعرض الشيخ لبيان حكم البسملة في سورة الفاتحة، وقال بأن الاسم في اللغة مشتق من السمو، وهو الرفعة، وإن الرحمن على وزن(فعلان) والرحيم على وزن (فعيل)[7].

---

1) ابن العربي، أحكام القرآن، 18/1.

2) ابن العربي، أحكام القرآن، 375/2.

3) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ط1422/1هـ، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، باب قول النبي، أحلت لي الغنائم حديث رقم 3122، 85/4.

4) ابن العربي، أحكام القرآن، 320/3.

5) ابن العربي، أحكام القرآن، 343/1.

6) ينظر كافي، د. منصور بن فضيل، منهج ابن العربي في تفسير أحكام القرآن، ط2010/1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

7) ينظر: السايس، محمد علي السايس، تفسير آيات الأحكام، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط2001/1، مؤسسة المختار، 11/1–12.

وعند قوله تعالى، ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾: البقرة:102 ، قل: السحر في اللغة: كل ما لطف مأخذه، وخفي سببه، ومنه، سحره: خدعة[1].

وإذا كان اللفظ يطلق على معان عدة، كان الشيخ يذكر هذه المعاني، ومثال ذلك عند قوله تعالى في سورة الفاتحة :﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الفاتحة: 2 قال: "يطلق رب" في اللغة على معاني، منها السيد المطاع ، و منها المصلح للشيء، ومنها المالك للشيء، يقال: رب الضيعة ورب المال"[2].

و أما من حيث الصيغة الإعرابية للألفاظ، فإن الشيخ لم يجعل الإعراب هدفاً له في التفسير، ولذلك لا نجد إلا القليل من الآيات التي تعرض لوجوه الإعراب في بعض مفرداتها، إذا دعت الحاجة إلى ذلك لتمام المعنى وايضاح الحكم، فعند قوله تعالى :﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ﴾ البقرة:٢٨٢ ، قال: الإستثناء منقطع كما يدل عليه التقرير المتقدم، ويجوز أن يكون متصلاً من ان جعل استثناء في قوله تعالى: (إذا تداينتم) إلى قوله (فاكتبوه) أي: الا أن تكون تجارة: أي: الأجل فيها قصير، لا بمعنى حضور البدلين[3].

من خلال هذه الآية تعرض الشيخ لبيان وجوه الاستثناء في الآية، لبيان اختلاف الحكم باختلاف الإستثناء، فعلى اعتبار أنه استثناء متصل، يلزم كلا الطرفين في العقد وجوب الكتابة والتوثيق والإشهاد، سواء كان الثمن قليلاً ام كثيراً، واما إذا اعتبرنا الإستثناء منقطع فإنه يخرج من هذه الأمر بوجوب التجارة التي يكون فيها الأجل قصير، فلا تكون هذه التجارة من جنس العقد المأمور بتوثيقه وكتابته، ويكون معنى (إلا): لكن، كما هو الأمر في الاستثناء المنقطع .

وفي عود الضمير وأثر ذلك على المعنى، عرض الشيخ لهذا الأمر عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ۝٣٢﴾ الحج: ٢٣ ،فقال: "ولا يخفى عليك أن الضمير في كلمة (فإنها)عائد على الشعائر وهي لا تصلح أن تكون بعضاً من التقوى إذا كانت "من للتبعيض، ولا أن تكون ناشئة من التقوى إذا كانت من" للابتداء، فلابد من تصدير يصلح لذلك، كما أنك تعلم أنه لابد من روابط في قوله: (فإنها من تقوى القلوب) يعود على المبتدأ، وهو (من) فيكون تمام الكلام: ذلك، من يعظم شعائر الله فإن تعظيمه إياها من تقوى القلوب.

وهذا واضح في عود الضمير (فإنها) أن يكون راجعاً إلى حالة المعظم التي يدل عليها الفعل السابق في الآية، وعلى هذا فلا يحتاج الا إلى الرابط فقط، والمعنى: أن من يعظم الأنعام التي يسوقها للحرم، يختارها سماناً حسانا فإن تعظيمه إياها لا محالة ناشئ من التقوى الحقيقية"[4].

1) السايس، تفسير آيات الأحكام، 19/1.
2) السايس، تفسير آيات الأحكام، 13/1.
3) السايس، تفسير آيات الأحكام، 179/1.
4) السايس، تفسير آيات الأحكام، 79/2.

المبحث الثاني: أسباب النزول عند ابن العربي والسايس.

المطلب الأول: المفهوم والأهمية لأسباب النزول.

الفرع الأول: مفهوم أسباب النزول.

اصطلاحاً: "هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه وحكمه أيام وقوعه"[1].

الفرع الثاني: أهمية معرفة أسباب النزول.

ألفت كثير من المؤلفات في هذا العلم، كان من أشهرها (لباب النقول في أسباب النزول) للسيوطي، و(أسباب النزول) للواحدي، إضافة إلى الحديث عنه في كتب علوم القرآن، وكل هذه المؤلفات تدل على مكانة هذا النوع من العلوم وأهمية فهم الآيات القرآنية، لذا سأقتصر على ذكر جملة من النقاط التي يتبين من خلالها أهمية هذا العلم[2]:

1- معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

2- دفع ما يتوهم منه الحصر من ظاهر النص.

3- تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

المطلب الثاني: اسباب النزول عند ابن العربي.

من خلال ما تم تقديمه فإنه لا يخفى أهمية أسباب النزول في بيان الأحكام أو تعيينها من خلال دفع الحصر، أو بيان العموم والخصوص، لذا فإن من ينعم النظر في تفسير ابن العربي، يلحظ العناية الفائقة والإهتمام الواسع الذي أبداه لعلم أسباب النزول، حتى أنه لا يمر بآية عرض لها في تفسيره وقد ذكر فيها من أسباب النزول ن إلا وذكره وبينّه، ومن خلال الإستقراء في العديد من الآيات، يمكننا أن تلخيص منهج ابن العربي في هذا في جملة من النقاط:

أولاً- ذكر سبب النزول في بداية تفسيره للآية الأحكام.

كان ابن العربي إذا أراد أن يتحدث عن الآية وما فيها من أحكام، كان يذكر الآية، ثم يذكر عددا من المسائل التي يريد أن يتحدث عنها، فيقول على سبيل المثال "فيها مسألتان"، "فيها خمس مسائل"، "فيها خمس عشرة مسألة" ثم يجعل سبب النزول هو المسألة الأولى في الآية، إذا ورد فيها سبب[3].

ثانياً- ذكر سبب النزول مع ذكره مصدر الحديث ونوعه دون أن يذكر جميع السند للرواية.

مثال ذلك عند قوله :﴿ ۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾: ال بقرة912 : ،

ذكر ابن العربي المسألة الأولى للآية بيان سبب نزولها فقال: ما أخرجه الترمذي عن أبي ميسرة عن عمرو بن شرحبيل عن عمر والصحيح مرسل دون ذكر (عن) وقال: بدلها عمر رضي الله عنه قال: "اللهم بيّن لنا في الخمر بيان شفاء" فنزلت الآية التي في البقرة :

(يسألونك عن الخمر والميسر) فدعي عمر فقرئت عليه، فقال: "اللهم بين لنا في الخمر بيان شفاء" فنزلت الآية التي في النساء :﴿

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ السد اء:٣٤

---

1) الزرقاني، محمد عبد العظيم الزرقاني، 1367هـ، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3، مطبعة عيسى وشركاه، 106/1.

2) الزرقاني، مناهل العرفان، 106-108.

3) ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن، 50/1.

ومن الملاحظ أن ابن العربي بدأ الحديث في بيان سبب النزول يذكر المصدر وهو سنن الترمذي، ثم بين سند الرواية، إلا أنه لم يذكر جميع رجال السند، بدأ بأبي ميسرة إلى عمر، وسند الرواية هو" عبد الله بن عبد الرحمن قال أخبرنا محمد بن يوسف، قال أخبرنا اسرائيل، قال حدثتنا ابو اسحاق عن عمرو بن شرحبيل ابن ميسرة، عن عمر بن الخطاب"[1]، ثم بين ابن العربي درجة الحديث بقوله– والصحيح مرسل.

فكان الأولى بابن العربي أن يذكر ما هو أصح من هذا الحديث، وهو ما روي عن محمد بن العلاء عن وكيع عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي ميسرة عن عمر، قال الترمذي : هذا اصح من حديث محمد بن يوسف[2].

ثالثاً: ذكر جميع الروايات الواردة في أسباب النزول والترجيح بينهما.

من منهج ابن العربي أنه كان يعرض أحياناً للعديد من الروايات الواردة في أسباب نزول الآية، ثم يرجح بينها، ومثاله عند قوله تعالى

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ المائدة: ١٤ ، ذكر ابن العربي ثلاث روايات في أسباب النزول، الأولى أنها نزلت في شأن أبي لبابه حين خان الرسول صلى الله عليه وسلم، عندما أرسله إلى بني قريضة، والثاني أنها نزلت في بني قريضة حيث شكوا بني النضير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثالث أنها نزلت في اليهود، حيث تحاكموا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في شأن امرأة ورجل زنيّا[3].

فعندما ذكر ابن العربي هذه الروايات الثلاث، ناقشها، وجعل المسألة الثانية في الآية هي للترجيح بين الروايات فقال:

"المسألة الثانية في المختار من ذلك: وأما من قال إنها في شأن أبي لبابة، وما قال علي عن النبي صلى الله عليه وسلم لبني قريضة فضعيف لا أصل له – وأما من قال: إنها نزلت في شأن قريضة والنضير، وما شكوه من التفضيل بينهم فإنه ضعيف، لأن الله قد أخبر أنه كان تحكيماً منهم للنبي صلى الله عليه وسلم لا شكوى، والصحيح ما رواه عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله، كلاهما في وصف القصة كما تقدم أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحكّموه، فكان ما ذكرنا من الأمر"[4].

وعند قوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ البقرة: ١١٤

ذكر ابن العربي أن فيها أربعة أقوال:

1- أنه بخت نصر.

2- مانعوا بيت المقدس من النصارى.

---

1) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، 279هـ، سنن الترمذي، تحقيق: بشار معروف، باب: ومن سورة المائدة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، 103/5.

2) الترمذي، سنن الترمذي، 104/5.

3) ينظر: الواحدي، أبو الحسن علي أحمد علي الواحدي النيسابوري الشافعي، 468هـ، أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام حميدان، ط1992/2، دار الاصلاح– الدمام، 196/1.

4) ابن العربي، أحكام القرآن، 120/2.

3- المسجد الحرام عام الحديبية.

4- كل المساجد.

وقد رجح ابن العربي القول الرابع بقوله "وهو الصحيح "، وذلك على قاعدة أن العام يبقى على عمومه ما لم يرد دليل على التخصيص، وهو ما لم يكن[1].

رابعاً: بيان سبب النزول دون الإشارة إلى مصدر الحديث من الكتب أو بيان الراوي.

ومثال ذلك عند قوله تعالى :﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ النحل: ١٠٦قال في سبب نزولها "هذه الآية نزلت في المرتدين"[2].

المطلب الثالث: أسباب النزول عند الشيخ محمد السايس.

كما تقدم من أهمية سبب النزول في فهم الآيات وتعيين المراد منها، يجد الباحثان أن الشيخ قد أولى أسباب النزول عناية بالغة في تفسيره لآيات الأحكام، فمن خلال الاستقراء لعدد من الآيات التي ورد فيها سبب نزول في تفسيره، يمكن أن تلخيص منهجه في أسباب النزول في جملة من النقاط كما هو آتٍ:

أولاً: ذكر سبب النزول في بداية الحديث عن الآية.

ومثال ذلك عند قوله تعالى :﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ النساء:١١

عند حديث الشيخ السايس عن الأحكام في هذه الآية، كان أول ما تحدث عنه بيان سبب النزول فيها فقال: "أخرج ابن جرير لسبب نزول هذه الآية عن السدي (يوصيكم الله في أولادكم) أنه قال: كان أهل الجاهلية لا يورثون الجواري ولا الصغار من الغلمان، ولا يرث الرجل من والده إلا من أطاق القتال، فمات عبد الرحمن أخو حسان الشاعر، وترك امرأة يقال لها أم كجة وترك خمس أخوات (لعلها خمس بنات) فجاء الورثة يأخذون ماله فشكت أم كجة إلى النبي صبى الله عليه وسلم، فأنزل الله سبحانه وتعالى هذه الآية قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ﴾ النساء:من قال في أم كجة : ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ﴾ النساء:٢١

١١
١[3] [4].

1) ابن العربي، أحكام القرآن، 50/1.

2) ابن العربي، أحكام القرآن، 159/3.

3) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، 911هـ، الدّر المنثور في التفسير المأثور، باب11، دار الفكر، بيروت، 445/2.

4) السايس، آيات الاحكام، 220/1.

ثانيا: ذكر سبب النزول بعد التقديم للآية بشكل إجمالي:

ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ ال بقرة:٩٨١ ، فقبل أن يبين الشيخ سبب النزول الذي ورد في هذه الآية، تحدث عن مفهوم الهلال واشتقاقه وسبب التسمية ،فقال: الهلال هو الكوكب المخصوص، وقد سمي بذلك لظهوره بعد الخفاء ومنه الإهلال بالحج لظهور صوت التلبية، ثم بين الشيخ اختلاف اهل اللغة في الوقت الذي يصير فيه الهلال هلالاً على ليلتين أو ثلاث ليال أو سبع ليال من الشهر[1].

وبعد أن قدم الشيخ بين يدي الآية، ذكر سبب نزولها فقال: "نزلت في معاذ بن جبل وثعلبة بن غنّمة، وهما رجلان من الأنصار، قالا يا رسول الله ما بال الهلال يبدأ ويطلع دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ويستدير، ثم لا يزال ينقص ويدق حتى يعود كما كان لا يكون على حال واحد، فنزلت (يسألونك عن الأهلة) في حل دينهم ولصومهم ولفطرهم، وعدة نسائهم، والشروط التي تنتهي إلى أجل معلوم"[2]، والحديث موضوع[3].

ثالثاً: أن يكون في الآية سبب نزول ولا يذكره.

ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ الط لاق:

فعند هذه الآية أخذ الشيخ بيان الأحكام المتعلقة بها، وبيّن أن النداء خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، والحكم عام له ولأمته من بعده صلى الله عليه وسلم، على سبيل التكريم له والتشريف، ثم بيّن الخلاف بين أهل الظاهر والجمهور في نوع اللام (لعدتهن)، وحكم وقوع الطلاق في الحيض والعدة، وقد انتهى الشيخ من بيان الأحكام الواردة في الآية، دون أن يذكر شيئاً في سبب نزولها[4]. وقد ذكر الواحدي سببين لنزول هذه الآية[5]:

الأول: أنها نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم، حيث طلق زوجته حفصة رضي الله عنها فأنزل الله هذه الآية وأمره أن يراجعها، فهي الصوامة القوامة وهي من نساء الجنة.

الثاني: أنها نزلت في عبد الله بن عمر، وذلك أنه طلق زوجته وهي حائض، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها حتى تطهر.

وعند قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ ال نور:٦بين الشيخ معنى الشهادة وأنواعها

1) ينظر، السايس، آيات الأحكام، 92/1.

2) السيوطي، الدر المنثور، باب 189، 490/1.

3) ينظر: الهلالي، سليم الهلالي، الاستيعاب في بيان الأسباب، ط1425/1، دار ابن الجوزي، السعودية، 125/1.

4) ينظر السايس، آيات الأحكام، 352/2.

5) ينظر الواحدي، أسباب نزول القرآن، 289/1.

في الآية، ثم تحدث عن نوع الاستثناء في قوله تعالى: (إلا أنفسهم) هل هو متصل، أو منقطع، وأثر ذلك على معنى الآية، ثم عن معنى اللعان والدرء المذكورين في الآية، ولم يذكر شيئا عن سبب نزولها[1].

وقد ذكر السيوطي في (اللباب) سبب نزول هذه الآية فقال:"أن هلال أبن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: البينة أو حدّ في ظهرك، فقال يا رسول الله: إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة أو حدّ في ظهرك فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحدّ، فنزل جبريل فأنزل الله (والذين يرمون أزواجهم) فقرأ حتى بلغ (إن كان من الصادقين)"[2].

رابعاً: أنه كان يذكر السبب الصريح في سبب النزول بصيغة التضعيف أو الاحتمال في بعض الأحيان.

أسباب النزول إما أن تكون نصاً صريحاً في السببية بحيث يصرح الراوي ويقول: سبب نزول هذه الآية كذا، أو أن يأتي بفاء التعقيب على القول فيقول: فنزلت.

وإما أن تكون صيغة محتملة لسبب النزول أو لمعنى آخر كأن يقول: أحسب أن هذه الآية نزلت في كذا.

ومن الملاحظ عند حديث الشيخ السايس عن نزول الآيات في بعض الأحيان أنه كان يذكر السبب الصريح في نزول الآية بصيغة محتملة، كأن يقول: وقد قيل في سبب نزول الآية كذا، ومثال ذلك عند قوله تعالى :﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾ النحل: ٦٢١ ، فبعد أن قدم الشيخ بياناً مجملا للآية، ذكر سبب نزولها فقال: "وقد قيل في سبب نزول هذه الآيات"[3]، مع أن سبب النزول كما ذكره الواحدي جاء بص يغة النص الصريح في السببية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على حمزة فرآه صريعاً فلم ير شيئاً أوجع لقلبه منه، وقال: والله لاقتلن بك سبعين منهم، فنزلت :﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾ النحل: ٦٢١

[4].

المبحث الثالث: توظيف القراءات في تفسير الأحكام عند ابن العربي والسايس.

المطلب الأول: علم القراءات بين المفهوم والأهمية.

الفرع الأول: مفهوم القراءات.

للعلماء في تعريف القراءات تعريفات كثيرة، أذكر أحدها على سبيل البيان، وهو ما عرفه عبد الفتاح القاضي بقوله:« علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريقة أدائها اتفاقاً واختلافا مع عزو كل وجه إلى ناقله»[5].

1) ينظر: السايس آيات الأحكام، 136/2.

2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، 152/1.

3) السايس، آيات الأحكام، 61/2.

4) الواحدي، أسباب نزول القرآن، 192/1.

5) القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط2004/1، دار السلام للنشر والتوزيع، ص51.

الفرع الثاني: أهمية علم القراءات.

لتعدد القراءات القرآنية واختلاف وجوهها فوائد جليلة، وآثار عظيمة في تفسير القرآن الكريم، واستنباط الأحكام الشرعية، دون أن يكون تناقض بينها أو تدافع، فاختلاف القراءات ما هو الا اختلاف تنوع لا اختلاف تناقض « وأما حقيقة اختلاف السبعة أحرف المنصوص عليها من النبي صلى الله عليه وسلم وفائدته فإن الاختلاف المشار اليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتنافر فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى»[1].

والقراءات القرآنية لون من ألوان الإعجاز القرآني، فكل وجهٍ بمنزلة آية، فبتعدد الوجوه تتسع الأحكام، وهذا ضرب من ضروب الإعجاز القرآني، فإذا كانت هذه الأهمية لهذا العلم « فلا عجب أن يكون عدة المفسر لأن به تتحقق أغراض ومقاصد كثيرة من التفسير سواء ما تعلق منها من معاني أو الدلالات أو الإعجاز أو الأحكام »[2].

لذلك فلا عجب أن نرى عناية المفسرين بهذا العلم، فقلما نجد مفسراً خلا تفسيره من علم القراءات، لأن بعد المفسر على القراءات في تفسيره سبيل إلى ذهاب الكثير من الأحكام والفوائد واللطائف التي تستنبط من وجوه القراءات.

المطلب الثاني: توظيف ابن العربي لوجوه القراءات في تفسيره أحكام القرآن.

ابن العربي كغيره من الذين أولوا علم القراءات عناية بالغة في التفسير، كيف لا وهو خاص ببيان الأحكام الشرعية المستنبطة من الآيات القرآنية والتي تتغير بتغير وجوه القراءة، فكان أبن العربي يوظف القراءات مما يحقق مقصده في بيان الأحكام دون أن يتوسع فيها من غير حاجة.

« وقد اعتمد على القراءات المتواترة، أما ما يتعلق بالقراءات الشاذة فقد تبين أنه لا يستعملها لأنها لا تصلح أن تكون أصلا في معرفة الحكم الشرعي »[3]، وقد بين ذلك في مقدمته عندما قال:« والقراءة الشاذة لا ينبني عليها حكم »[4].

من خلال الاستقراء في أحكام القرآن لابن العربي يمكن أن نلخص جملة من النقاط حول منهج ابن العربي في توظيف القراءات لبيان الأحكام على النحو التالي:

أولا: أنه كان يذكر وجوه القراءة ويوعزها إلى اصحابها، ثم يعمل على توجيه هذه القراءات، ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ آل عمران: ١٦١ ، قال: " قراءة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم – يغلّ – بضم الغين، وفتحها الباقون، وهما صحيحتان قراءة ومعنى"[5]، وبعد ذلك عمد ابن العربي في المسألة التالية في بيان الآية إلى توجيه هذه القراءات وبيان معانيها فقال: فأما من قرأ بضم الغين فمعناه: ما كان لنبي أن يكون في مغنم فإنه ليس بمتهم، ولا في وحيٍ فإنه ليس بظنين ولا ضنين، أي : ليس بمتهم عليه ولا بخيل فيه فإنه إذا كان أمينا حريصاً على المؤمنين فكيف يخون وهو يأخذ ما أحب من رأس الغنيمة.

وأما من قرأ بفتح الغين ففيه أربعة وجوه:

1- يوجد غالاً.

---

1) الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، 838هـ، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، 49/1.
2) المشني، ابن العربي، أحكام القرآن، ص225.
3) كافي، منهج ابن العربي، ص261.
4) ابن العربي، أحكام القرآن، 113/1.
5) ابن العربي، أحكام القرآن، 392/1.

2- ما كان له أن يخون أحد.

3- ما كان أن يتهم فإنه مبرأ معصوم.

4- ما كان له أن يخونه أحد وهو لا يعلم من ذلك من الوحي.

ثم عمد بعد ذلك ابن العربي إلى توجيه هذه الأقوال معتبراً القول الرابع أقوى الوجوه مستنداً في ذلك إلى الحديث:« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على ثقله رجل يقال له كركره، فمات، فقال النبي: " هو في النار "، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوه قد غل عباءة »[1][2].

ثانياً: التّرجيح بين وجوه القراءات:

ومثال ذلك عند قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ المائدة: ٦ ، يقول ابن العربي في المسألة الواحدة والأربعين مبيناً القراءات في (أرجلكم) « ثبتت القراءة فيها بثلاث روايات بالرفع والنصب والخفض »[3].

وبعد الرجوع إلى مصادر القراءات تبين لنا أن اثنتين من وجوه القراءات متواترة وهي النصب والجر[4]، وأما قراءة الرفع فهي قراءة شاذة[5]، لذا ربما يتوهم القارئ عندئذ أن ابن العربي قد خالف منهجه في القراءات عندما بين عدم اعتماده على القراءات الشاذة في بناء الأحكام، ولكن خلال تعرضه للتوجيه بين القراءات قام بتوجيه قراءة النصب والجر وبين أن قراءة النصب تفيد الغسل، وأن قراءة الجر تفيد المسح، ثم رجح قراءة النصب على الجر مستنداً على حديث النبي صلى الله عليه وسلم" ويل للأعقاب من النار"[6]، دون أن يتعرض لقراءة الرفع وأثرها في التفسير باعتبارها قراءة شاذة لا ينبني عليها حكم، وإنما ذكر ابن العربي القراءات الشاذة إنما يكون على سبيل التنبيه عليها، دون أن يبني عليها أحكاماً[7].

ثالثا: التنبيه على القراءات الشاذة في الآية:

سبق وأشرنا أن ابن العربي قد بيّن في مقدمته أنه لايعتمد على القراءات الشاذة في استنباط الأحكام، فالشاذ عنده لا يقوى على الدليل، ليقوم به الحكم، إلا أنه في بعض الآيات يذكر ماورد من قراءات شاذة دون أن يعلق عليها كما في المثال السابق، وفي بعض الأحيان يذكرها وينبه عليها أنها من الشواذ ومثال ذلك في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾ ال بقرة:1814، قال: "وفي هذه الآيات قراءات وتأويلات واختلافات، وهي بيضة العقر[8] قرئ (يطيقونه) بكسر الطاء وإسكان الياء

---

1) البخاري، صحيح البخاري، 74/4، باب القليل من الغلول.

2) ينظر: ابن العربي، أحكام العربي، 391/1–393.

3) ابن العربي، أحكام القرآن 48/2–49.

4) الجزري، النشر، 29/1.

5) ينظر: العكبري، أبو البقاء، 616هـ، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996، 430/1.

6) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، 261هـ، صحيح مسلم، باب غسل الرجلين لكمالهما، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 213/1.

7) ينظر ابن العربي، أحكام القرآن، 70/2–74.

8) بيضة العقر: اسم لآخر بيضة تكون للدجاجة فلا تبيض بعدها، وهو مثل يضرب لكلّ شيء لا يكون بعده من جنسه، (ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979)، 92/4.

وقرئ بفتح الطاء والياء وتشديدهما وقرئ كذلك بتشديد الياء الثالثة ولكن الأولى مضمومة، وقرئ يطوقونه، والقراءة هي القراءة الأولى، وما وراءها فهو شاذ والقراءة الشاذة لا يبنى عليها حكم لأنه لم يثبت لها أصل"[1].

هذه نقاط ثلاث من خلال الاستقراء لأحكام القرآن لتوضح منهج ابن العربي في توظيف القراءات القرآنية وأثرها في التفسير.

المطلب الثالث: توظيف القراءات عند الشيخ السايس في آيات الأحكام.

تمهيد:

بما أن تفسير الشيخ السايس تفسير في جانب الأحكام الفقهية المستنبطة من الآيات القرآنية فقد كان كمن سبقه من المفسرين في هذا الجانب مهتماً بوجوه القراءات القرآنية لما لها من أثر في اختلاف الأحكام الشرعية، لذا يمكن تلخيص منهج الشيخ السايس في القراءات واستنباط الأحكام على النحو الآتي:

أولاً: إن الشيخ كان يتعرض بتوجيه القراءات القرآنية التي ينبني عليها أحكام فقهية، أما إذا لم يكن لها أثر في التفسير أو على الأحكام الفقهية فكان يمر على اللفظة القرآنية التي تتعدد فيها القراءات دون أن يذكر هذه القراءات أو أن يعلق عليها، ومثال ذلك عند قوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ **النور: 1**، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فرّضناها) مشدداً على التكثير، وقرأ الباقون بالتخفيف، لأنه يقع للكثير والقليل[2].

وبما أنه لم يترتب أثر فقهي على اختلاف القراءتين لم يتوقف السايس عندها، ولم يذكر ما فيها من وجوه القراءات[3].

ثانياً: عدم ذكر وجوه القراءات الصحيحة مع أنه يترتب عليها حكم فقهي مختلف، لم يكن الشيخ يتعرض إلى كل الألفاظ القرآنية التي ينبيني عليها حكم فقهي مختلف باختلاف وجوه القراءات، مع أنه من الأولى أن يذكر هذه الوجوه ويبين أثرها على الأحكام.

ومثال ذلك **قَالَ تَعَالَى:** ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ **المائدة: ٨٩** ، قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر (عقدتم) بالتخفيف من غير ألف، وقرأ الباقون بالتشديد من غير ألف[4] وقد ترتب خلاف فقهي بين الفقهاء على اختلاف القراءات، فمنهم من أوجب الكفارة في كل يمين ولو كان مرة واحدة، عملاً بقراءة التخفيف، ومنهم من عمل بقراءة التشديد وقال أن التشديد يفيد التكرار مرة بعد اخرى[5].

إلا أن الشيخ السايس عند هذه الآية لم يأت على ذكر هذه الوجوه في القراءة، ليبين هذا الاختلاف في وجوب الكفارة في اليمين، وكل ما فعله الشيخ أن بيّن معنى اللغو، واختلاف الفقهاء في معنى اللغو، وعندما وصل إلى قوله (ما عقدتم) قال يحتمل أن تكون ما مصدريه بتوثيق الأيمان بالقصد والنية، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف، اي بما عقدتم الأيمان عليه، فيكون المعنى بنكث ما عقدتم الأيمان عليه، أو بنكث تعقيدكم الايمان[6].

---

1) ابن العربي، أحكام القرآن، 113/1.

2) ينظر: مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 437هـ، تحقيق: د. محي الدين رمضان، ط4، 1987، مؤسسة الرسالة، 133/2.

3) ينظر: السايس، آيات الأحكام، 105/2.

4) ينظر: الجزري للنشر، 255/2.

5) ينظر: النووي، يحيى بن شرف الدين أبو زكريا، المجموع، 676هـ، دار الفكر، بيروت وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، 189/6691، المجتمع في التعريف، ط1398/3هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديد، بيروت، 5/18.

6) السايس، آيات الاحكام، 378/1.

ثالثاً : كان يذكر وجوه القراءة اللفظ دون أن يسند القراءة إلى من قرأها، ومثال ذلك عند قوله تعالي في سورة البقرة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾:

البقرة 222، بالتشديد والتخفيف دون أن يسند كل قراءة إلى من قرأها. فقد قرأ حمزة)ذكر الشيخ في الآية وجهين للقراءة (حتى يطهرن والكسائي وخلف وأبو بكر بالتشديد (يطّهّرن) على الطاء والهاء، وقرأ الباقون بتخفيفها[1].

ولكن الشيخ ذكر الخلاف الذي قام بين الفقهاء على أثر هذه القراءة حول وقت إتيان المرأة بعد حيضها على مذاهب، حيث ذهب الاحناف إلى التخفيف، وانه سيعمل المخفف بمعنى المشدد، فيجوز إتيان المرأة بمجرد انقطاع حيضها، وأما المالكية، فعلى العكس قالوا إنه استعمل المشدّد بمعنى المخفف، فأخذ بقراءة التشديد ،وأنه لا يجوز إتيانها إلا بعد انقطاع دم الحيض والاغتسال[2].

وبذلك ترى أن الشيخ قد ذكر وبين الخلاف الفقهي الذي ترتب على الاختلاف في وجوه القراءة، وكأن منهجه أنه أراد أن يوظف القراءات بما يخدم الفكرة الفقهية التي يتحدث عنها دون أن يبيّن إسناد القراءات التي هي ذات علم خاص.

رابعاً : عدم الاحتجاج بالقراءات الشاذة

فقد سلك الشيخ السايس مسلك الإمام ابن العربي في موضوع القراءات الشاذة، فلم يعتمد على القراءات الشاذة في بيان الأحكام، فكل ما وجدناه في استطلاعنا لتفسير الشيخ هو الأثر الفقهي الذي ترتب على القراءات الصحيحة المتواترة.

الخاتمة والنتائج:

في ختام هذا البحث في أحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:

1- سعه المعرفة والاطلاع عند المفسريّن، الذي يتمثل بإحاطتهما بعلوم اللغة وعلوم القرآن وقواعد الاصول، التي اعتمدوا عليها في بيان الأحكام الشرعية.

2- لا غنى لطالب العلم المتخصص في العلوم الشرعية عن هذيّن التفسيريّن مما أضافاه من ماده علمية في موضوع الأحكام الفقهية .

3- تفسير(آيات الأحكام) للسايس، بحاجة إلى ترتيب وتنظيم في طريقة العرض، كما تميّز ابن العربي بذلك.

4- من الواضح أن آيات الأحكام هو عبارة عن سلسلة محاضرات أو لقاءات فقهية أو دروس لطلاب العلم، فهو بلا مقدمة على غير الكتب الاخرى، وليس له منهج معيّن في بيان الأحكام الشرعية.

5- (آيات الأحكام) بحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث ليعطى هذا الكتاب حقه وقدره.

---

1) ينظر: ابن الجزري، النشر، 227/2.

2) ينظر: السايس، آيات الاحكام، 136/1.

❖ **القرآن الكريم.**

- ✓ **البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري**، ط1422/1هـ، دار طوق النجاة.
- ✓ **الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، 279هـ، سنن الترمذي**، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- ✓ **التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري، 1041هـ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، دار صادر– بيروت 1968م.
- ✓ **الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، 838هـ، النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ✓ **ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن فلكان الاربيلي، 681هـ، وفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان**، دار صادر، بيروت.
- ✓ **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، 748هـ:**
  - **سير أعلام النبلاء**، طبعة 2006، دار الحديث، القاهرة.
  - **العبر في خبر من غبر** ، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ✓ **الزرقاني، محمد عبد العظيم الزرقاني، 1367هـ، مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط3، مطبعة عيسى وشركاه.
- ✓ **الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، 794هـ، البرهان في علوم القرآن**، ط1957/1م، دار إحياء الكتب العربية.
- ✓ **الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، 1396هـ، الأعلام**، ط2002/15، دار العلم للملايين.
- ✓ **سايس، محمد علي السايس، تفسير آيات الأحكام**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط2001/1، مؤسسة المختار.
- ✓ **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، 911هـ:**
  - **الدّرّ المنثور في التفسير المأثور، دار الفكر، بيروت.**
  - **لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت.**

- ✓ **صالح، نزار عطاالله منهج مفسري، آيات الأحكام في فقه المعاملات، رسالة ماجستير في جامعة المنيا**، القاهرة، 2007.
- ✓ **عبيد، أ. د. علي بن سلمان، تفسير آيات الأحكام ومناهجها**، ط2010/1م، دار التدمرية، الرياض.
- ✓ **عكبري، أبو البقاء، 616هـ، إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996.
- ✓ **القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ط2004/1، دار السلام للنشر والتوزيع.
- ✓ **كافي، د. منصور بن فضيل، منهج ابن العربي في تفسير أحكام القرآن**، ط2010/1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ **محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بأبي بكر بن االعربي الإشبيلي المالكي، المتوفى 543هـ ابن العربي، أحكام القرآن.**
- ✓ **مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، 261هـ، صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت،.
- ✓ **المشني، د. مصطفى ابراهيم المشني، ابن العربي الاشبيلي، تفسيره أحكام القرآن**، دراسة وتحليل، ط1991/1، دار عمار، عمان.

- ✓ **مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها،** 437هـ، تحقيق: د. محي الدين رمضان، ط4، 1987، مؤسسة الرسالة.
- ✓ **النووي، يحيى بن شرف الدين أبو زكريا، المجموع،** 676هـ، دار الفكر، بيروت.
- ✓ **الهروي، أبو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الانصاري، 481هـ، ذم الكلام وأهله،** ط1/1998، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.
- ✓ **الهلالي، سليم الهلالي، الاستيعاب في بيان الأسباب،** ط1/1425، دار ابن الجوزي، السعودية.
- ✓ **الواحدي، أبو الحسن علي أحمد علي الواحدي النيسابوري الشافعي، 468هـ، أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام حميدان، ط2/1992، دار الاصلاح– الدمام.**

فهرس الموضوعات

مقدمة: 3

الفصل الأول: تعريف عام بالإمام ابن العربي وتفسيره أحكام القرآن.....5

والشيخ محمد علي السايس وتفسيره آيات الأحكام 5

تمهيد:.....5

المبحث الأول: ابن العربي: اسمه، مولده، نشأته، مؤلفاته، وفاته. 5

المبحث الثاني: تعريف عام – الشيخ محمد علي السايس صاحب تفسير آيات الأحكام. 6

المبحث الثالث: القيمة العلمية لأحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس.....7

أولاً: ابن العربي 7

ثانياً: آيات الأحكام لابن السايس. 7

الفصل الثاني: مقارنة عامة بين أحكام القرآن لابن العربي وآيات الأحكام للسايس. 8

المبحث الأول: وجود مقدمة للتفسير. 8

المبحث الثاني: من حيث عدد السور والآيات. 9

المبحث الثالث: طريقة العرض للمسائل والأحكام. 9

المبحث الرابع: مصادر الحديث ودرجتها. 9

الفصل الثالث: نماذج من مناهج المفسرّين في تفسيرهما 11

المبحث الأول: منهج ابن العربي والسايس في توظيف اللغة في التفسير. 11

المطلب الأول: اللغة عند ابن العربي. 11

تمهيد:..... 11

المطلب الثاني: توظيف اللغة في التفسير عند الشيخ السايس. 12

المبحث الثاني: أسباب النزول عند ابن العربي والسايس..... 14

المطلب الأول: المفهوم والأهمية لأسباب النزول..... 14

الفرع الأول: مفهوم أسباب النزول..... 14

الفرع الثاني: أهمية معرفة أسباب النزول. 14

المطلب الثاني: اسباب النزول عند ابن العربي. 14

أولاً– ذكر سبب النزول في بداية تفسيره للآية الأحكام. 14
ثانياً– ذكر سبب النزول مع ذكره مصدر الحديث ونوعه دون أن يذكر جميع السند للرواية..... 14
ثالثاً: ذكر جميع الروايات الواردة في أسباب النزول والترجيح بينهما..... 15
رابعاً: بيان سبب النزول دون الإشارة إلى مصدر الحديث من الكتب أو بيان الراوي. 16
المطلب الثالث: أسباب النزول عند الشيخ محمد السايس. 16
أولاً: ذكر سبب النزول في بداية الحديث عن الآية..... 16
ثانيا: ذكر سبب النزول بعد التقديم للآية بشكل إجمالي: 17
ثالثاً: أن يكون في الآية سبب نزول ولا يذكره..... 17
المبحث الثالث: توظيف القراءات في تفسير الأحكام عند ابن العربي والسايس. 18
المطلب الأول: علم القراءات بين المفهوم والأهمية..... 18
الفرع الأول: مفهوم القراءات. 18
الفرع الثاني: أهمية علم القراءات..... 19
المطلب الثاني: توظيف ابن العربي لوجوه القراءات في تفسيره أحكام القرآن. 19
ثانياً: التّرجيح بين وجوه القراءات:..... 20
ثالثا: التنبيه على القراءات الشاذة في الآية: 20
المطلب الثالث: توظيف القراءات عند الشيخ السايس في آيات الأحكام. 21
تمهيد:..... 21
الخاتمة والنتائج: 22
المصادر والمراجع 23